

نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية

ترجمته وراجعه لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم
دار ابن خلدون

وضعها على الانترنت: التوجه القاعدي

فهرس:

- أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية
- نصوص إضافية لماركس و انجلز حول مشكلات تقسيم المراحل التاريخية: مقتطفات من «الأيدولوجية الألمانية»
- مقتطفات من رسائل ماركس و انجلز
- مقدمة كتاب ماركس «نقد الاقتصاد السياسي»

أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية^[1]

- ١ -

* يشكل العمل الحر و مبادلته بالمال أحد متطلبات العمل المأجور، و أحد الشروط التاريخية للرأسمال، و ذلك لإعادة إنتاج المال و تحويله إلى قيم كميا يستهلكها المال، لا كقيم استعمالية للاستمتاع بها، بل كقيم استعمالية للمال نفسه. أما المتطلب الآخر فهو فصل العمل الحر عن شروط تحقيقه الموضوعية، أي عن وسائل العمل و موارده. وهذا يعني، قبل كل شيء، ضرورة فصل العامل عن الأرض، التي

تشكل مختبره الطبيعي. كما يعني أيضا انحلال كل من الملكية الصغيرة الحرة للأرض وملكيها المشاعية المرتكزة على المشاعة الشرقية.

ضمن إطار هذين الشكلين تكون العلاقة بين العامل و الشروط الموضوعية لعمله علاقة ملكية: هذه هي الوحدة الطبيعية بين العمل و متطلباته المادية المسبقة. وعلى ذلك يتمتع العامل بوجود موضوعي مستقل عن عمله، ويرتبط الفرد بنفسه بصفته كمالك، أي كسيد لشروط واقعه. و تقوم العلاقة ذاتها بينه و بين باقي الأفراد. و حيث يكون هذا المتطلب مستمدا من الجماعة يكون الآخرون شركاء له في الملكية، فيكونون بذلك تجسيديات متعددة للملكية المشتركة. أما حيث يكون مستمدا من الأسر الفردية التي تشكل مع بعضها المشاعة فيكونون (أي بقية الأفراد) مالكين مستقلين يتعايشون مع هذا الفرد، أنهم مالكون خاصون مستقلون. وتستمر عندئذ الملكية المشاعية، التي كانت في السابق تستوعب كل شيء و تشمل الجميع، على شكل ارض مشاع منفصلة عن المالكين الخاصين المتعددين.

لا يتصرف الأفراد في كلا الحالتين^[٦] كعمال بل كمالكين و كأعضاء في جماعة يعمل أفرادها أيضا. و لا يهدف عملهم هذا إلى خلق أية قيمة على الرغم من أنهم قد ينجزون عملا فائضا لمبادلته بعمل أجنبي، أي بمنتجات فائضة. إن هدف العمل هو صيانة المالك و عائلته بالإضافة إلى صيانة الهيئة المشاعية ككل. إن خلق الإنسان العامل المجرد من كل الصفات ما عدا هذه الصفة هو في حد ذاته من نتاج التاريخ.

* يظهر أول متطلب للشكل الأول من ملكية الأرض في مظهر الجماعة البشرية كما تنبثق عن التطور الطبيعي: العائلة الموسعة إلى القبيلة، أو القبيلة الناتجة إما عن التزاوج المتبادل بين العائلات أو عن تجمع القبائل. و يمكننا التسليم بان التطور الرعوي أو حياة الترحال عموما هي الشكل الأول من المحافظة على الوجود حيث لا تستقر القبيلة في مكان ثابت، بل تستهلك ما تجده محليا ثم ترحل. فالطبيعة ليست العامل الذي يدفع البشر إلى الاستقرار: (اللهم إلا في حال وجودهم في بيئة خصبة

تمكنهم من الاستمرار استنادا إلى شجرة واحدة كالقرود، و إلا فإنهم سيتجولون كالحيوانات المتوحشة) لذلك لا تظهر الجماعة القبلية – وهي الهيئة المشاعية الطبيعية- كنتيجة للحيازة المشتركة (والمؤقتة) للأرض و استخدامها، بل كشرط مسبق لهذه الحيازة.

بعد أن يستقر الإنسان نهائيا تعتمد حدود التعديلات التي تطرأ على هذه الجماعة الأصلية على شروط خارجية و مناخية و جغرافية و طبيعية الخ. تشكل الجماعة القبلية التي تطورت بصورة تلقائية(أو إذا شئت القطيع- الروابط المشتركة للدم و اللغة والعادات الخ.) الشرط المسبق الأول لحيازة الشروط الموضوعية للحياة و للنشاط الذي يعيد إنتاجها و يعطيها تعبيرها المادي أو يوضعها (نشاط أفرادها كزراعة و صيادين و زراع الخ...). الأرض هي التي تعطي الجماعة موقعها و قاعدتها. علاقة البشر بالأرض الساذجة: فهم يعتبرون أنفسهم مالكيها المشتركين، كأعضاء في جماعة تنتج و تعيد إنتاج ذاتها بالعمل الحي. ولا يعتبر الفرد نفسه مالكا أو ممتلكا^[3] إلا إذا كان عضوا في مثل هذه الجماعة بالمعنيين الحرفي و المجازي للعضوية). في الواقع يتم هنا التملك بواسطة العمل في ظل هذه الشروط المسبقة التي لا تأتي كنتاج للعمل، بل تبدو و كأنها شروطه الطبيعية أو الإلهية المسبقة.

حيث تبقى العلاقة الأساسية بالأرض هي هي يمكن لهذا الشكل أن يتحقق بطرق متنوعة: مثلا، كما هي الحال في معظم الأشكال الآسيوية حيث ينسجم هذا الشكل مع ظهور الوحدة الشاملة شمولا كليا و الواقعة فوق كل هذه الهيئات الصغيرة المشتركة^[4] بمظهر المالك الأعلى أو الأوحد، بينما تكون الجماعات الفعلية متملكة بالوراثة فقط. وبما أن هذه الوحدة هي المالك الحقيقي بالإضافة إلى كونها الشرط الفعلي المسبق للملكية المشاعية، فمن الطبيعي جدا أن تظهر بمظهر الشيء المنفصل عن الجماعات الفعلية الجزئية المتعددة و بمظهر الشيء الأسمى منها. ويكون الفرد عندئذ مجردا من الملكية، أو تبدو الملكية (أي علاقة الفرد بالشروط

الطبيعية للعمل و إعادة الإنتاج، الطبيعية اللاعضوية كما يجدها و يجعلها ملكا له، الشكل الموضوعي لذاتيته) وكأنها لا تأتي إلا بتوسط منحة إلى الفرد مصدرها الوحدة الشاملة عبر المشاعة المعينة. ويبدو الحاكم المستبد هنا كأب لكل هذه الجماعات الدنيا المتعددة فيحقق بذلك وحدتها المشتركة جميعا. و يستتبع هذا، إذن، أن يعود فائض الإنتاج (الذي يتحدد قانونيا، بالمناسبة، من خلال الحيازة الفعلية بواسطة العمل) إلى هذه الوحدة العليا. لذلك يبدو وكأن الاستبداد الشرقي يؤدي إلى غياب قانوني للملكية، لكن الواقع هنا هو أن أساسها هو الملكية القبلية أو المشاعية التي يخلقها في معظم الأحوال ذلك الجمع بين الصناعة اليدوية و الزراعة الموجودة داخل المشاعة الصغيرة مما يجعلها مكتفية بذاتها كليا و محتوية على كافة شروط الإنتاج و إنتاج الفائض.

و يعود جزء من فائض عملها إلى الجماعة العليا التي تظهر، في نهاية الأمر، بصفتها كشخص. و يتم تقديم فائض العمل هذا كإتاوة و كعمل مشترك من أجل مجد الوحدة العليا، مجد الحاكم المستبد من ناحية و مجد الآلهة – الكائن القبلي الذي يتخيلونه، من ناحية ثانية. والى الحد الذي يتحقق فيه هذا النوع من الملكية المشاعية بالعمل فعلا فإنه يظهر في مظهره: (١) قد تحيا كل واحدة من المشاعات الصغيرة حياة نباتية جنبا إلى جنب و باستقلال عن بعضها حيث يعمل الفرد داخل كل منها بصورة مستقلة مع عائلته على الأرض المخصصة له. (ويكون هناك قدر معين من العمل من أجل الادخار المشترك – كتأمين إذا جاز القول – من ناحية، و من أجل سد نفقات الجماعة بصفتها كجماعة، أي من أجل الحروب و العبادات الدينية الخ. من ناحية. و لا تبرز سيطرة الأسياد، بمعناها الأصلي تماما، إلا عند هذه النقطة. مثلا المشاعية السلافية و الرومانية (هنا نسبة إلى رومانيا و ليس إلى روما)، وهنا يأتي الانتقال إلى القنانة الخ...). (٢) بإمكان الوحدة العليا أن تنطوي على تنظيم مشترك للعمل نفسه الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى إقامة نظام حقيقي كما حدث في المكسيك، و خاصة في البيرو و بين السلتيين القدماء و بعض قبائل الهند. بالإضافة إلى ذلك قد تنزع الصفة المشاعية داخل الهيئة القبلية نحو الظهور أما بشكل تتمثل

فيه وحدتها من خلال رئيس تجمع القرابة القبلية، أو بشكل رابطة بين رؤساء العائلات. و ينتج عن ذلك أم صورة أكثر استبدادية أو أكثر ديمقراطية للجماعة. عندئذ تظهر الشروط المشاعية من أجل التملك الحقيقي عبر العمل (مثل أنظمة الري التي تتمتع بأهمية كبيرة عند الشعوب الآسيوية، ووسائل الاتصال الخ.) وكأنها من صنع الوحدة العليا. أي الحكومات الاستبدادية التي تحوم فوق الجماعات الدنيا. و لا تنشأ المدن بالمعنى الدقيق للعبارة إلى جانب القرى إلا حيث يكون الموقع مناسباً بصورة خاصة للتجارة الخارجية، أو حيث يبادل رئيس الدولة و مرابته دخلهم (فائض الإنتاج) بالعمل فينفقونه كرسيد لشرائه.

* أما الشكل الثاني (من الملكية) فقد تجلى كالأول بمظاهر أساسية متنوعة محليا و تاريخيا الخ. وجاء كنتيجة لحياة تاريخية أكثر ديناميكية، و لمصائر القبائل الأصلية و التحولات التي طرأت عليها. هنا أيضا تشكل الجماعة الشرط المسبق الأول، ولكن بخلاف الحالة الأولى فإنها لا تقوم بدور الجوهر الذي يشكل الأفراد مجرد أعراض له، أو مجرد أجزاء طبيعية تلقائية منه. فالأساس هنا ليس الأرض، بل المدينة بوضعها الجاهز كقاعدة (مركز) لسكان الريف (أصحاب الأرض). تبرز المساحة المزروعة كمنطقة تابعة للمدينة و ليس كما في الحالة الأخرى حيث القرية هي مجرد ملحق بالأرض. ومهما تكن كبيرة العقبات التي تضعها الأرض في وجه الذين يحرثونها و يستحوزون عليها فعلا، ليس صعبا الارتباط بها باعتبارها الطبيعة اللاعضوية التي ينتمي إليها الفرد الحي، و باعتبارها ورشته ووسيلة عمله و غاية شغله ووسيلة بقاء هذه الذات. و لا يمكن أن تنشأ الصعوبات التي تواجهها الجماعة المنظمة إلا على يد جماعات أخرى تكون إما قد احتلت الأرض أو تقدم على مضايقة الجماعة المحتلة لها. ولذلك تشكل الحرب المهمة الشاملة العظمى و العمل المشترك الكبير لأنها مطلوبة إما من أجل الاستيلاء على الشروط الموضوعية للبقاء على قيد الحياة، أو من أجل حماية مثل هذا الاستيلاء و ديمومته. لذلك تكون الجماعة المؤلفة من تجمعات القرابة منظمة في البداية على أسس عسكرية كقوة حربية و عسكرية، و هذا التنظيم هو أحد شروط وجودها كمالك

للأرض. إن تركيز الاستيطان في المدينة هو الأساس الذي يركز إليه هذا التنظيم الحربي. و تقود طبيعة التركيب القبلي إلى تمايز تجمعات القرابة إلى أعلى و أدنى. و يؤدي التمازج بين القبائل الغازية و القبائل المغلوبة الخ. إلى مزيد من التطور في هذا التمايز الاجتماعي. و هنا تكون الأرض المشاع- باعتبارها ملكية الدولة – منفصلة عن الملكية الخاصة. إن ملكية الفرد هنا، بخلاف الحالة الأولى، ليست ملكية مشاعية مباشرة حيث لا يملك الفرد بمعزل عن الجماعة، بل يشغل ما يملكه فقط. و تنشأ ظروف لا تتطلب عملا مشاعيا لإعطاء ملكية الفرد قيمتها(كما يحدث مثلا في أنظمة الري في الشرق) و يمكن أن يتحطم الطابع البدائي المحض للقبيلة بفعل حركة التاريخ أو الهجرة، إذ قد تنزح القبيلة عن مكان استقرارها الأصلي و تحتل أرضا غريبة مما يجعلها بالتالي تدخل في إطار شروط عمل جديدة جوهرية و يدعوها إلى تطوير طاقات الفرد إلى مدى أبعد. كلما تزايد تأثير هذه العوامل و كلما ظهر بالتالي الطابع المشاعي للقبيلة (كما لا بد له أن يظهر) بمظهر الوحدة السلبية في مواجهة العالم الخارجي ازداد ظهور الشروط التي تفسح المجال أمام الفرد كي يصبح مالكا خاصا للأرض – لقطعة معينة منها بحيث تعود زراعتها الخاصة له و لعائلته.

الجماعة المشاعية – من حيث هي دولة – هي علاقة هؤلاء المالكين الخاصين المتساوين و الأحرار ببعضهم، اتحادهم إزاء العالم الخارجي من ناحية، وهي في الوقت ذاته مصدر وقايتهم. تقوم الجماعة على أساس كون أعضائها مالكين عقاريين يعملون، فلاحين و زراع صغار، وفي الوقت نفسه يستند استقلالهم إلى علاقتهم المتبادلة كأعضاء في الجماعة و إلى حمايتهم للأرض المشاع من أجل الحاجات المشتركة و المجد المشترك الخ...تبقى العضوية في الجماعة الشرط المسبق لاستملاك الأرض، و لا يكون الفرد مالكا خاصا إلا بصفته كعضو فيها. إن علاقته بملكته الخاصة هي في وقت واحد علاقة بالأرض و علاقة بوجوده كعضو في الجماعة. واستمراره كعضو فيها هو صيانة لها و العكس بالعكس الخ. بما أن الجماعة المشاعية هنا هي من إنتاج التاريخ – ليس على صعيد الواقع فحسب، بل

على صعيد وعي الإنسان أيضا - و ترجع بذلك إلى منشأ ما فإنها تعطينا الشرط المسبق لملكية الأرض - أي لعلاقة الذات العاملة بالشروط الطبيعية لعملها باعتبار الأخيرة تخصصها. لكن لا تتحقق هذه الحيابة إلا بتوسط وجود الذات العاملة كعضو في الدولة، أي من خلال وجود الدولة - و بالتالي من خلال شرط مسبق يعتبر ذو مصدر الهي الخ^[٥]. هناك تركيز في المدينة، حيث تعتبر الأرض كمنطقة تابعة لها، لإنتاج زراعي على نطاق ضيق من أجل الاستهلاك المباشر، و لصناعات يدوية تأخذ إما شكل العمل المنزلي المساعد الذي تقوم به الزوجات و بناتهن (الغزل و الحياكة)، أو شكل الوجود المستقل في عدد قليل من الحرف الخ. إن الشرط المسبق لبقاء الجماعة هو المحافظة على المساواة بين فلاحها الأحرار المكتفين ذاتيا، و على عملهم الفردي كشرط لبقاء ملكيته و استمراريتها. ومع أن علاقتهم بشروط العمل الطبيعية هي علاقة المالكين، يجب تثبيت هذه الشروط باستمرار عن طريق العمل الشخصي، تثبيتها كشرط حقيقية لشخصية الفرد و كعوامل موضوعية لها، و لعمله الشخصي.

[يتبع]

[١] - بالنسبة لتقسيمات النص و توزيع فقراته فقد أبقينا على المخطط الأصلي لترجمة جاك كوهن كما ورد في كتاب هوبزباوم (المترجم).

[٢] - الإشارة هنا هي إلى الجماعة المشاعية المبنية على الملكية الصغيرة الحرة للأرض، و تلك المبنية على ملكية الأرض المشاعية المرتكزة إلى المشاعة الشرقية (المترجم).

[٣] - يتميز الممتلك عن المالك عند ماركس في كون ملكيته مؤقتة (المترجم).

[٤] - أي الجماعات المشاعية الآسيوية (المترجم).

[٥] - تلفت الترجمتان الانجليزييتان النظر هنا إلى أن هذا المقطع مشوش في الأصل الألماني و بالإمكان قراءته بأكثر من طريقة. و على ما يبدو لم يهتم ماركس دوما بذكر «الأفعال المساعدة» في النصوص التي لم يكن يعدها للنشر مما يجعل فهم بعض معانيه بوضوح و بدون إمكانية الوقوع في الالتباس بحكم المستحيل (المترجم).